

دعوة للمشاركة في ندوة دولية

ينظم مختبر الدراسات القانونية والقضائية

بشراكة مع

شعبة القانون الخاص

بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية

بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس

وبتعاون مع

شعبة القانون الخاص بكلية العلوم القانونية والاقتصادية

والاجتماعية بجامعة محمد الأول بوجدة

ندوة دولية حول موضوع :

"الإشاعة والقانون - Rumeur et Droit"

يوم : 12 ماي 2023 على الساعة التاسعة صباحا

بقاعة الندوات برحاب الكلية

Argumentaire

Quelques clics sur Google Actualités suffisent pour se rendre compte que la rumeur fait partie de notre quotidien et concerne aussi la vie privée que la vie publique. Elle fait aussi partie du passé et a fabriqué l'histoire, a fait gagner des batailles et a fait chavirer des cœurs : En amour comme en guerre, la rumeur fait la loi.

La rumeur retrouve son statut d'épée de Damoclès. Jadis emprisonnée par la géographie dans un village lointain ou entre les murs d'une citadelle ou d'un palais, la rumeur devient numérique transfrontalière, et même planétaire. Elle fait trembler les marchés financiers, fait grincer les hommes et femmes politiques et pèsent sur les hiérarchies militaires et administratives a tel enseigne qu'on se protège contre par le biais de politiques de communication de crise et de porte-parole et de conseillers : "En Bourse il faut acheter la rumeur et vendre la nouvelle."

Jadis, la force de nuisances d'une rumeur provoquait au pire un divorce ou une débâcle, aujourd'hui elle peut faire basculer l'économie mondiale, les marchés financiers, les instances internationales.

Rumeur et Droit deux mondes différents, l'un appartient au Sein l'autre au Solen. Le fait qui définit la règle. La rumeur est une arme non-conventionnelle dans la mesure où le droit ne la reconnaît pas. Elle est résidente de la « banlieue du Droit », arme des faibles comme des puissants, elle menace la présomption d'innocence comme elle menace la qualité d'un produit ou le pedigree d'une noblesse provoquant dommages moraux, faillite financière et boycott de produit, etc.

Le colloque Rumeur et Droit essaye de mettre sous la lumière un des rapports particuliers entre le fait et le droit, entre la fumée de l'un et le feu de l'autre.

Ces rapports impliquent non seulement le Droit privé et ses reflexes de responsabilité civile et pénale, mais aussi le droit public et son Ordre, et l'économie et sa finance;

Plusieurs axes seront étudiés.

- Axe 1 : L'influence de la rumeur sur le droit
- Axe 2 : L'encadrement de la rumeur par le droit national et international.
- Axe 3 : La rumeur dans les sciences sociales;
- Axe 4 : Economie de la rumeur.

الورقة التقديمية

في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها بلدنا المغرب، نجد ونسمع العديد من الإشاعات والأقاويل التي لا يمكن أن يصدقها كل ذي لب متى تفكر بها، نجدها تتردد في مجالسنا وبيوتنا دون إدراك لأثرها في بناء وتوجيه الرأي العام وتكوين عقليته وبناء مزاجه الذي أصبح يقرر مصير الدول.

فالإشاعة ليست مسألة مستحدثة. إنما هي ضاربة في التاريخ البشري، وقد عرفها الأقدمون وأتقنوا استخدامها وتوجيهها بما يخدم مصالحهم وتطلعاتهم وتحقيق أهدافهم، وبالتالي تطورت الإشاعة بتطور مجالات استخدامها عسكريا وسياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا و..... لإلخ لتطرق أبواب المجتمع بفئاته ومكوناته.

ولو نظرنا إلى واقع الإشاعة اليوم، لوجدنا أنها تشتمل على كثير من المغالطات وقلب للحقائق، والإذعان لما يسوق في المجالس والإعلام من كلام مخالف للحقيقة، وهذا يعني استمرار الظلم والقبول بزخرف القول، وكل يوم تطلع فيه الشمس تطلع معها إشاعة جديدة، ويطلع معها متطفلون يتعهدونها بالإشاعة والتأييد والتنطع. وعلى صعيد البعد الاجتماعي فكما أقلقنا الإشاعة من أبرياء، وكما حطمت من عظماء، وكما هدمت من وشائج، وكما تسببت في جرائم، وكما فككت من علاقات وصدقات، وكما هزمت من جيوش، وكما أثرت في تقدم المجتمعات نحو الرقي والرخاء.

فكلما انتشرت الإشاعات بين أفراد المجتمع؛ كلما ساءت العلاقات الاجتماعية فيما بينهم، وسادت الأمراض النفسية؛ من غل وحقد وبغض وكراهية في قلوبهم، فأسقطت الروابط الاجتماعية والأسرية التي تجمعهم، وقد يصل الأمر إلى انهيار كامل في النظام الاجتماعي العام؛ نتيجة لتداول الإشاعات بين أفراد المجتمع.

إذن، فالإشاعة ظاهرة اجتماعية خطيرة تنتشر في كل المجتمعات الشرقية والغربية المتحضرة والمتخلفة؛ الغنية والفقيرة، فتختلف من حيث الموضوع، وتتماثل من حيث الشكل والهدف، وغالباً ما تتناسب مع ثقافة المجتمع، وجنسه واهتماماته وهواجسه، وهي التي تفعل فعلها في المجتمع البدائي، قد لا يلقي لها بال المجتمع المتحضر، كما أنها هي التي ترعب المجتمع المتحضر، فلا يبالي بها المتخلفون، وهي التي تهز المرأة ولا تعني شيئاً بالنسبة للرجل، والعكس صحيح.

إن خطر الإشاعة على المجتمع، يكون أكثر خطورة عندما يتناول هذا المجتمع بالأقاويل والإشاعات، ما يمس عقيدته وقيمه ومثله وأساسه وبنيانته، وأخطر من ذلك أن تكون الإشاعة تجري على يد من نثق بهم، ويعتبرهم المجتمع أهل العلم والمعرفة. من هنا لا بد من التريث والانتباه لكل ما نتلقاه، وألا نكون مجرد إمعة نتلقى ونقلد ونصدق كل من هب ودب، فخطر الإشاعة على المجتمع يفوق أخطر الأمراض، فهي أكبر فتكا وأكثر تأثيراً، وتستحق منا حرصاً ووعياً وإدراكاً يوصلنا إلى جادة الحق والصواب.

من هنا جاء التفكير في هذه الندوة الدولية لملامسة كل الإشكاليات المتداخلة التي تؤطر الإشاعة من الناحية القانونية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والدينية... إلخ وذلك من خلال المحاور الكبرى التالية:

- المحور الأول: تأثير الإشاعة على القانون
- المحور الثاني: تأطير القانون للإشاعة وطنياً ودولياً
- المحور الثالث: الإشاعة في العلوم الإنسانية
- المحور الأخير: اقتصاد الإشاعة

شروط المشاركة

• طريقة المشاركة:

يجب على الراغبين في المشاركة إرسال عنوان وملخص المداخلة بصيغة Word وكتابتها بخط Times New Roman بحجم 14 وتباعداً الأسطر 1.5 وإرسال الموضوع إلى البريد الإلكتروني التالي:
colloquei.rumeuret droit@gmail.com

• سيتم نشر أشغال هذه الندوة في مؤلف جماعي، وذلك وفق الشروط التالية:

ألا يكون المقال قد سبق نشره أو عرض للنشر في مجلة أخرى.
أن يتضمن مقال البحث منابع مختلفة من: مراجع عامة أو خاصة و مقالات و اجتهادات قضائية أو بعضاً من هذه المنابع.
أن يتم التقيد بقواعد التوثيق الدقيق لمنابع المقال (مثلاً بالنسبة لتوثيق المؤلفات يجب تحديد الاسم الشخصي والعائلي لصاحب المؤلف، العنوان الكامل للمؤلف، مكان مصادر، الناشر، عدد الطبعة و سنتها و الصفحة . بالنسبة لتوثيق مقالات منشورة في مراجع علمية، يجب تحديد الاسم الشخصي والعائلي لصاحب المقال، عنوان المقال، عنوان المجلة، عددها وتاريخ إصدارها ورقم الصفحة).
يجب أن يكون تقسيم المقال لجزئين.
ألا يتجاوز المقال 20 صفحة من حجم 29/21.
أن تكون المقالات مضبوطة ومكتوبة بخط times new roman بمقياس 12 و 1,5 نقطة بين السطور.

• تواريخ مهمة:

- 13 أبريل 2023 آخر أجل لإيداع الملخصات
- 27 أبريل 2023 تقديم النص الكامل للمداخلة
- 12 ماي 2023 تاريخ الندوة

• اللجنة التنظيمية:

- | | |
|--------------------------------|------------------------------|
| • الدكتور محمد شهاب | • الدكتور محمد القري اليوسفي |
| • الدكتورة يامنة فاطمي | • الدكتور المعزوز البكاي |
| • الدكتور فوزي غروس | • الدكتور عبد الاله المتوكل |
| • الدكتور عادل اسلاسي المئابري | • الدكتورة فاطمة ايت الغازي |
| • الدكتور عبد الحق كويرتي | • الدكتور عصام زين الدين |
| • الدكتور العربي البوبكري | • الدكتورة منية الغمري منير |

• تنسيق الندوة: الدكتور عبد الاله المتوكل / الدكتور فوزي غروس